Partners For Transparency
شركاء من اجل الشفافية

دور الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

مايو 2024

مقدمة

في ظل استمرار اتجاهات التحول الرقمي المتسارعة خلال الفترة الماضية، على المستويات الوطنية أو العالمية، تلعب حوكمة المبادرات الرقمية دور محوري في تشكيل مختلف جوانب الأداء المجتمعي، وفي هذا السياق يمكن لحوكمة التحول الرقمي أن تؤثر بشكل كبير على جهود مكافحة الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في العمليات المختلفة، كذلك من خلال أطر الحوكمة القوية، مثل تنفيذ أنظمة الهوية الرقمية، ومنصات المشتريات الإلكترونية، تستطيع الحكومات تقليل فرص الفساد من خلال خلق بيئة أكثر شفافية وقابلية للتتبع. بالإضافة إلى ذلك، تتيح الأدوات الرقمية المراقبة وتحليل البيانات في الوقت الفعلي، مما يمكن السلطات من اكتشاف المخالفات ومنع الممارسات الفاسدة بشكل أكثر فعالية.

لكن التنفيذ الناجح للمبادرات والأدوات الرقمية يحتاج إلى معالجة مخاطر الأمن السيبراني، وضمان خصوصية البيانات، وتعزيز الثقافة الرقمية بين أصحاب المصلحة، في ظل استمرار ظهور ممارسات غير مشروعة من خلال المنصات الرقمية، والتي يعول عليها بالأساس من أجل تعزيز جهود مكافحة الفساد، وبشكل عام، يمكن لحوكمة التحول الرقمي الفعالة أن تعزز جهود مكافحة الفساد من خلال الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز النزاهة والمساءلة في المؤسسات العامة.

وفي هذا السياق تستهدف الدارسة استكشاف العلاقة بين حوكمة التحول الرقمي وجهود مكافحة الفساد، من خلال التعرف على الأدوات التي من خلالها تؤثر الحوكمة الرقمية على تدابير مكافحة الفساد، كما تستهدف الدراسة تقديم رؤى حول مدى فعالية الحوكمة الرقمية في تعزيز استراتيجيات مكافحة الفساد في كل من القطاعين العام والخاص، مع التركيز على فهم التقاطع بين الحوكمة الرقمية وجهود مكافحة الفساد، مما يسهم في تقديم توصيات لواضعي السياسات والمنظمات وأصحاب المصلحة بما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الرقمي.

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على تفكيك مفهوم الحوكمة الرقمية، وتبين التحديات التي باتت تواجه عمليات التحول الرقمي خلال الفترة الراهنة، بما يؤدي إلى ضرورة أن يكون هناك ضبط لعملية التحول الرقمي، من خلال عملية الحوكمة التي من شأنها تنظيم عمليات التحول الرقمي، بما يضمن تفادي المخاطر التي تواجهها، كما تعتمد الدارسة كذلك على النظر في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية، والتي من بينها تقرير مؤشر الحكومة الرقمية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وذلك لعام 2023.

التحول الرقمي: تأثيرات إيجابية في جهود مكافحة الفساد وسط تهديدات جديدة

تسعى الحكومات من خلال تحولها الرقمي، إلى تحسين الكفاءة والشفافية، عبر التوسع في الخدمات الرقمية، حيث تطمح الحكومة من خلال التحول الرقمي إلى تحويل الأنظمة التقليدية الورقية المستخدمة لتقديم الخدمات إلى المواطنين وجعل

الخدمات العامة مفتوحة وبسيطة، فمن خلال الاستغناء عن الأوراق، تحاول الحكومات الحد من الروتين، خاصة بعدما أصبحت التكنولوجيا شريك رئيسي في مكافحة الفساد، مع قدرة التقنيات الجديدة على مساعدة الأشخاص الذين يحاربون الفساد في الكشف عن الممارسات الفاسدة ومنعها وحتى التنبؤ بها، والتي كان من الممكن إخفاؤها في الماضي في ظل التعتيم الورقي.[1]

وعلى الرغم من التعريفات المختلفة التي تم وضعها للتحول الرقمي، إلا أن المقصود به بشكل عام، هو دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال، مما يؤدي إلى تغيير جذري في طريقة العمل وتقديم الخدمة للمواطنين أو العملاء، حيث يُشار إلى الأمر على أنه تغيير ثقافي يتطلب من المؤسسات تحدي الوضع الراهن.[2]

تساعد الأدوات الرقمية الجديدة على تحسين الشفافية وتعزيز المساءلة، حيث تفتح الحكومات بياناتها ويستخدمها الناشطون المدنيون والمؤسسات الرقابية لمحاسبتها، خاصة مع إتاحة سجلات الملكية، وبيانات المشتريات، وسجلات الشركات، كذلك من خلال التحول الرقمي، تستطيع الحكومات توفير آلية لمواجهة البيروقراطية، كما يوفر الذكاء الاصطناعي من خلال التحليلات التنبؤية أدوات فعالة للسلطات الضريبية ووكالات الجمارك للكشف عن التهرب الضريبي وردعه، حيث تستخدم إدارة الضرائب تحليل الشبكات الاجتماعية واستخراج البيانات التي تشير إلى سجلات الشركات والسجلات الضريبية الفردية للكشف عن الأنشطة الاحتيالية أو غير المكشوف عنها، فضلاً عن قدرة التحليلات التنبؤية على تحديد الأشخاص الأكثر عرضة لخطر ارتكاب الاحتيال الضريبي وتساعد في ابتكار إجراءات وقائية من خلال التنبيهات[3].

كذلك يمكن للأدوات الرقمية الجديدة أن تقلل من السلطة التقديرية التي يستغلها البيروقراطيون لانتزاع الرشاوى، في معالجة التصاريح والتراخيص، حيث يظل الفساد البيروقراطي سائداً في العديد من البلدان، ما أدى إلى وجود تحليلات تشير إلى أن رقمنة الإجراءات البيروقراطية ليس كافيًا، وإنما من الضروري أن يتم تبسيطها وإعادة التفكير فيها، مع الإشارة إلى أن الموظفون العموميون ربما يكونوا أول ضحايا البيروقراطية، رغم محاولات العديد من البلدان تبسيط الإجراءات البيروقراطية لديها[4].

تحديات أمام الاتجاه في مسار التحول الرقمي

لكن مع التوسع العالمي للأعمال التجارية عبر الإنترنت، زاد أيضاً الاحتيال عبر الإنترنت، مما يعرض المستخدمين لمخاطر مختلفة مثل سرقة الهوية والخسائر المالية الأخرى، وفي هذا السياق تعمل الشركات على المستوى العالمي للقضاء على الجريمة، وسط

[1] Here's how technology is changing the corruption game, World Economic Forum, Available at: https://2u.pw/ZP5lhU1r
[2] What is digital transformation? Your top questions answered, Enterprisers Project, Available at: https://2u.pw/RlJXBx09
[3] The Role of E-Governance On Corruption in The Mena Region: A Panel Data Analysis, American University in Cairo, Available at: https://2u.pw/NbyA29Tw
[4] STANDARDS & DIGITAL TRANSFORMATION Good Governance in a Digital Age, United Nations Industrial Development Organization, Available at: https://2u.pw/PifZ9JIC

تقديرات تشير إلى أن عام 2023 شهد إنفاق الشركات على مستوى العالم 9.6 مليار دولار على تدابير مكافحة الاحتيال، فمع ارتفاع اتجاه عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، زاد في ذات التوقيت تدفق هائل للأموال إلى الاقتصاد الرقمي، وهو ما يعد السبب الرئيسي وراء مشاركة المجرمين في العمليات غير القانونية التي أدت إلى خسائر كبيرة للمستخدمين، بما في ذلك الحوادث المتعلقة بالاحتيال في مجال مكافحة غسل الأموال. [5]

في الوقت الذي تفتقر معظم الشركات والمتاجر الإلكترونية عبر الإنترنت، وكذلك البنوك والمؤسسات المالية عبر الإنترنت، إلى إجراءات فعالة للتحقق من الهوية تمنع المحتالين من فتح حسابات واستخدامها لارتكاب جرائم متعددة، من بينها عمليات غسيل الأموال من خلال الأعمال التجارية عبر الإنترنت، فعادة ما يتم ارتكاب الاحتيال التجاري عبر الإنترنت من قبل "متسللين" يستخدمون مجموعة متنوعة من أساليب القرصنة للحصول على كلمات مرور المستخدمين والاستيلاء على حساباتهم، مما يسمح لهم بإجراء معاملات غير قانونية[6].

وفي الوقت الذي أصبحت الشركات عبر الإنترنت ذات أهمية للاقتصاد العالمي، حيث تكسب البلدان صادرات ضخمة، ومع ذلك، فإن الاحتيال التجاري السائد عبر الإنترنت في الصناعة يشكل مخاطر كبيرة على النظام، مما يدفع السلطات التنظيمية العالمية والبلدان لمكافحة عمليات الاحتيال وجعل المنصات الرقمية أكثر أماناً للمستخدمين .

وتأخذ هذه الجرائم والمماسات عدد من الصور، يمكن إجمالها على النحو التالي:

1. **الاحتيال عن طريق بطاقات الهوية:** يعد اختبار الاحتيال التجاري عبر البطاقة طريقة شائعة للاحتيال على الأعمال التجارية عبر الإنترنت، ويحدث الاحتيال في اختبار البطاقة عندما يحصل شخص ما على رقم واحد أو أكثر من أرقام بطاقات الائتمان المسروقة، حيث يتجه"المحتالون" إلى مواقع التجارة الإلكترونية ويقومون بعمليات شراء تجريبية، بإستخدام البرامج النصية أو الروبوتات لاختبار العديد من أرقام بطاقات الائتمان، وتهدف عمليات الشراء الأولية هذه إلى تحديد ما إذا كان من الممكن استخدام بطاقة الائتمان لإكمال المعاملات.
2. **عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للذكاء الاصطناعي:** فمن خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن قياس سمات المرشح لشغل الوظائف العامة، على سبيل المثال، من خلال تحليلات الوجه والصوت، إلا أن هذه التحليلات تقوم على تحيزات "عنصرية"، مما يعيد إنتاج نفس ممارسات التوظيف التمييزية التي تدعي الشركات أنها تتخلص منها، وبالتالي يشكل اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الناجمة عن فقدان الوظائف بسبب الذكاء الاصطناعي أحد التهديدات الأخرى المتصلة باستخدامه في عمليات التوظيف أو التشغيل، حيث يكشف عن التحيز الطبقي لكيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي، وهو الأمر الذي يتنافى مع الادعاءات بأن الذكاء الاصطناعي تغلب بطريقة أو بأخرى على الحدود

[5] The three challenges of digital transformation, Available at: https://2u.pw/gFHPW9RV
[6] 6 Common Types of Online Business Fraud, Sanction Scanner, Available at: https://2u.pw/O9Rgk51t

الاجتماعية أو خلق المزيد من الوظائف، حيث لا يتم الأخذ في الاعتبار الاختلافات على أساس العرق والطبقة والفئات الأخرى.[7]

3. **الافتقار إلى شفافية الذكاء الاصطناعي:** حيث يمكن أن يكون من الصعب فهم نماذج الذكاء الاصطناعي، حتى بالنسبة للذين يعملون مباشرة مع التكنولوجيا، ويؤدي هذا إلى الافتقار إلى الشفافية بشأن كيفية وسبب توصل الذكاء الاصطناعي إلى استنتاجاته، مما يخلق نقص في تفسير البيانات التي يستخدمها أدوات الذكاء الاصطناعي، مما يؤدي إلى أن تتخذ قرارات متحيزة أو غير آمنة.[8]
4. **التلاعب الاجتماعي والتأثير الموجه في الرأي العام:** يمثل التلاعب الاجتماعي أحد التهديات الناتجة عن الأدوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي، فمن خلال هذه المنصات يعتمد السياسيون عليها في الترويج لوجهات نظرهم، ومن الأمثلة على ذلك "فرديناند ماركوس"، الذي يستخدم تيك توك للاستيلاء على أصوات الفلبينيين الأصغر سنا خلال انتخابات الفلبين عام 2022.

وتعد منصة TikTok أحد الأمثلة على منصات التواصل الاجتماعي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي ، إلا أنه كأحد وسائل الإعلام والأخبار عبر الإنترنت، تعد أكثر غموضًا في ضوء الصور ومقاطع الفيديو التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي، ومغيرات الصوت التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن التزييف العميق الذي يتسلل إلى المجالات السياسية والاجتماعية، حيث تسهل هذه التقنيات إنشاء صور أو مقاطع فيديو أو مقاطع صوتية واقعية أو استبدال صورة شخصية بأخرى في صورة أو مقطع فيديو موجود، نتيجة لذلك، أصبح لدى الجهات الفاعلة وسيلة أخرى لتبادل المعلومات المضللة والدعاية الحربية، مما يخلق سيناريو مضلل حيث يكون من الصعب التمييز بين الأخبار الموثوقة والأخبار الخاطئة.[9]

الحوكمة: أداة لضبط سياسات التحول الرقمي

يرتبط مفهوم الحوكمة بشكل وثيق بمفهوم الحكومة، ففي حين يتم تعريف الحكومة على نطاق واسع على أنها مجموعة من المؤسسات التي أنشأتها الدساتير والقوانين، فإن الحوكمة تشير على نطاق واسع إلى العلاقة السلوكية بين الحكام والمحكومين، وقد عرفتها الأمم المتحدة بعدد من التعريفات، من بينها أنها الهياكل والعمليات التي من خلالها تدير منظمة اجتماعية -من عائلة إلى شركة تجارية إلى مؤسسة دولية- نفسها، بدءً من السيطرة المركزية إلى التنظيم الذاتي.

كذلك قدمت الأمم المتحدة تعريف آخر للحوكمة على أنها عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها، وعلى الرغم من الاختلافات في تعريف المصطلحين، فإن كلاهما مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، فالمؤسسات الحكومية

[7] 12 Risks and Dangers of Artificial Intelligence (AI), Built In, Available at: https://2u.pw/TY7bvetR
[8] Ibid
[9] 6 Common Types of Online Business Fraud, Idem

تنتج القوانين لتقديم الخدمات العامة، في حين تشير الحوكمة إلى مجموعة أوسع من العلاقات بين المواطنين العاديين والموظفين العموميين الذين يطبقون القوانين ويقدمون الخدمات، بين المؤسسات الحكومية المختلفة التي يُنظر إليها على أنها الضوابط والتوازنات، والكيانات الخاصة المشاركة في تصميم السياسات وتنفيذها؛ وبين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.[10]

ومن ثم تشير الحوكمة إلى الطريقة التي يمارس بها أصحاب السلطة تلك السلطة، بشكل رسمي وغير رسمي، وتصف كيفية عمل المؤسسات وكيفية ارتباط الدول بالمجتمعات على نطاق أوسع، وليس فقط من خلال الهيئات الحكومية، وبالتالي فإنه على الرغم من أن الحوكمة ترتبط بشكل رئيسي بالقطاع العام، إلا أنه من الممكن ربط هذا المصطلح مع أي منظمة أو تجمع على أي مستوى، ويستخدم في سياقات مختلفة مثل حوكمة الشركات، والحوكمة العالمية، والحوكمة الدولية والوطنية والمحلية.

وإجمالاً ترتبط الحوكمة بالمؤسسات والسلطة والنظام والعدالة، ففي القطاع العام، تشير الحوكمة إلى عملية ممارسة السلطة ما يستلزم سن ونشر سياسات عامة فعالة، وإجراءات مشروعة وخاضعة للمساءلة أمام المواطنين، وقوانين تؤثر بشكل مباشر على التفاعل البشري والمؤسسي، والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وبالتالي، تركز دراسة الحوكمة عادة على تصميم وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية التنظيمية الحديثة وأنظمة المنافع العامة الشاملة، مثل معاشات كبار السن، والتأمين الصحي، وما إلى ذلك، وتسعى إلى تشجيع تقديم الخدمات بكفاءة بطرق تتوافق مع قيم الديمقراطية[11].

وتتصل الحوكمة بمفهوم آخر وثيق الصلة بها، وهو الحكم الرشيد، إلا أنه لم يظهر الاعتراف العالمي بالحاجة إلى الحكم الرشيد إلا منذ التسعينيات، على الرغم من وجود معاني مختلفة للحكم الرشيد، إلا أن المصطلح يرتبط بشكل عام بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية، ومن ثم، فإن الحكم الرشيد هو العملية التي من خلالها تقوم المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة بطريقة تعزز سيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان.

ففي عام 1996، أعلن صندوق النقد الدولي أن تعزيز الحكم الرشيد بجميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام، ومعالجة الفساد، هي عناصر أساسية لإطار العمل التي يمكن للاقتصادات أن تزدهر من خلاله، وفي الوقت الراهن يُستخدم مصطلح الحكم الرشيد بشكل واسع من قبل منظمات التنمية الوطنية والدولية، ومع ذلك، فإن معناها ونطاقها ليس دائما واضح .

فتشير بعض التعريفات للحكم الرشيد على أنه الطرق المشروعة والخاضعة للمساءلة للحصول على السلطة والموارد العامة واستخدامها في السعي لتحقيق أهداف اجتماعية مقبولة على نطاق واسع، ويربط هذا التعريف للحكم الرشيد بسيادة القانون

[10] Knowledge tools for academics and professionals, UNODC Module Series on Anti-Corruption, Corruption and Good Governance, Available at: https://2u.pw/jiJpIRFv

[11] أثر الحوكمة الرقمية في مكافحة الفساد الإداري، مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/lmVo446F

والشفافية والمساءلة، ويجسد الشراكة بين الدولة والمجتمع، وبين المواطنين. كذلك يرى اتجاه أن الحكم الرشيد يشير إلى جميع أنواع الهياكل المؤسسية التي تعزز النتائج الموضوعية الجيدة والشرعية العامة.[12]

كما أنه وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن السؤال الرئيسي لتقييم الحكم الرشيد هو: مدى عمل مؤسسات الحكم بشكل فعال على ضمان الحق في الصحة، والسكن اللائق، والغذاء الكافي، والتعليم الجيد، والعدالة، والحقوق الشخصية، وبالتالي تشمل العناصر الأساسية للحكم الرشيد الشفافية والنزاهة والمشروعية والسياسة السليمة والمشاركة والمساءلة والاستجابة وغياب الفساد والمخالفات.[13]

كذلك يحدد البنك الدولي الحكم الرشيد من حيث السياسات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة، ويتضمن ذلك النظر في عدد من الأبعاد من بينها، العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وكذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال، فضلاً عن احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.[14]

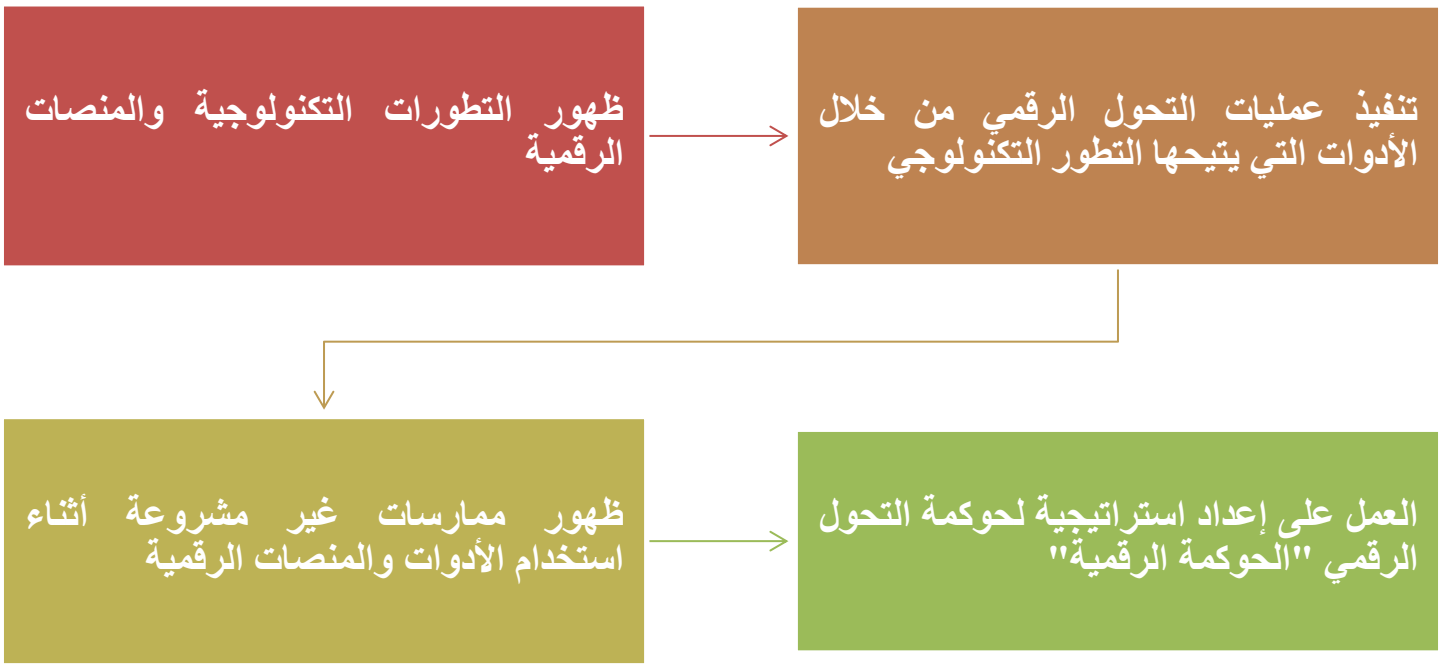

[12] A Shared Vision for Technology and Governance, United Nations Development Programme, Tech for Democracy, Available at: https://2u.pw/Zcpj0g1f
[13] Module 12: Integrity, Ethics and Law, United Nations Office on Drugs and Crime, Available at: https://2u.pw/pOJtR8DS
[14] Worldwide Governance Indicators, World Bank, Available at: https://2u.pw/dmtLBwWy

يحتاج مفهوم الحوكمة الرقمية إلى التفكيك، ثم إعادة البناء من أجل النظر إليها بشكل أوضح، والتعرف على الخصائص والسمات الرئيسية التي يتعين توفرها في الحوكمة الرقمية، وفي ذات الوقت تبين الاختلافات المتواجدة والقائمة بين الحوكمة الرقمية، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة والمرتبطة معها، الأمر الذي من شأنه التعرف على قدرة الحوكمة الرقمية على التأثير الإيجابي على سياسات مكافحة الفساد، وتفادي التأثيرات على السلبية الناتجة عن التطورات التكنولوجية لدى الأدوات الرقمية، التي باتت تفرض من أهمية النظر في حوكمة وتنظيم المنصات والأدوات الرقمية من أجل تجنب الممارسات غير المشروعة التي باتت تحدث من خلال هذه المنصات، حيث بات الفضاء الرقمي مساحة جديدة يمكن استغلالها في الكسب غير المشروع لكن بصورة جديدة، في الوقت الذي يعد فيه الاتجاه العام أن هذا الفضاء من شأنه أن يعزز سياسات مكافحة الفساد.

مما سبق يظهر أن تطبيقات التحول الرقمي "الرقمنة" والحوكمة تدخل في عدد من السياقات، وبالتالي يمكن تعريف الحوكمة الرقمية بطرق مختلفة اعتمادًا على السياق، فيما يلي بعض التعريفات وفق كل سياق منها:

في السياق الحكومي، تتضمن الحوكمة الرقمية تطبيق التقنيات والاستراتيجيات الرقمية لتعزيز تقديم الخدمات العامة بجودة أعلى، وإشراك المواطنين، والعمليات الإدارية الداخلية، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، بما يضمن في النهاية تحقيق الغايات التنموية على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي والإنساني.[15]

أما في سياق الشركات وبيئة الأعمال، فإن الأمر يرتبط بإدارة الأصول والبيانات والتقنيات الرقمية والإشراف عليها لضمان الامتثال وإدارة المخاطر وخلق المنفعة العامة لأصحاب المصلحة، سواء أصحاب الشركات، وضمان الكفاءة والفعالية لاستخدام الموارد لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، أو المواطنين المتلقين للخدمة المقدمة من هذه الشركات، بالحصول عليها بأعلى جودة ممكنة، في ضوء إمكانياتهم المادية.[16]

وفيما يتعلق بالسياق العالمي، فإن الحوكمة الرقمية تتضمن تطوير القواعد والمعايير والسياسات لمعالجة القضايا العابرة للحدود المتعلقة بالتقنيات الرقمية، مثل الأمن السيبراني وخصوصية البيانات وإدارة الإنترنت، وما يتعلق بهذه القضايا من فرض من شأنها تعزيز حقوق المواطنين دون تمييز على أي مستوى، فضلاً عن مواجهة التهديدات المتنامية نظراً للمشكلات التي تتزامن مع إساءة استخدام التقنيات والأدوات التكنولوجية الجديدة.[17]

[15] Digital governance: A conceptual framework and research agenda, Journal of Business Research, Available at: https://2u.pw/q1sWikFL
[16] A Shared Vision for Technology and Governance, Idem
[17] Global Digital Governance: Here's What You Need to Know, Available at: https://2u.pw/VO0lExiN

وإجمالاً فإن الحوكمة الرقمية تشير إلى استخدام التقنيات الرقمية والأساليب القائمة على البيانات لتحسين فعالية وشفافية ومساءلة عمليات الحوكمة في جميع القطاعات، بما في ذلك الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، من خلال مجموعة من الممارسات والمبادئ التي تهدف إلى الاستفادة من التقنيات الرقمية لتمكين أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات والسياقات.

تأثير الحوكمة الرقمية على جهود وسياسات مكافحة الفساد

يمكن للحوكمة الرقمية أن تؤثر بشكل كبير على الجهود والسياسات المتبعة من أجل مواجهة الفساد والممارسات غير المشروعة، على مستويات مختلفة، إذ أنه بشكل عام، فإن الحوكمة الرقمية تتمتع بالقدرة على إحداث تحول في المواجهة الفساد من خلال الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الشفافية، وتحسين المساءلة، وتمكين المواطنين من مساءلة الحكومات عن أفعالها، مع الإقرار بأن ذلك يجب أن يحدث في ضوء معالجة تحديات مثل الفجوة الرقمية وتهديدات الأمن السيبراني ومخاوف الخصوصية لتحقيق الفوائد الكاملة للحوكمة الرقمية في معالجة الفساد، وذلك من خلال عدة طرق:

أولا، الشفافية والمساءلة، حيث يمكن للمنصات الرقمية أن تسهم في تعزيز الشفافية من خلال جعل العمليات والمعاملات والقرارات الحكومية أكثر وضوحاً للمواطنين، وهو ما يسهم في اكتشاف الممارسات الفاسدة، وتسليط الضوء عليها من خلال المواطنين، أو من قبل المنظمات غير الحكومية، لاسيما تلك التي تعمل على ملفات الفساد والحوكمة.

ثانياً، تحليلات البيانات، فمن خلال الحوكمة الرقمية، يكون هناك إمكانية لجمع وتحليل كميات كبيرة من البيانات، كما يمكن استخدام هذه البيانات لتحديد الأنماط والحالات الشاذة التي قد تشير إلى الفساد، مثل أنماط الإنفاق غير العادية أو التناقضات في السجلات المالية، وتكون هذه الأدوات مفيدة على وجه التحديد فيما يتعلق بكافة أشكال الفساد المالي، لاسيما الاختلاس والكسب غير المشروع.[18]

ثالثاً، خدمات الحكومة الإلكترونية، إذ أنه من خلال تقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، فإن ذلك يؤدي إلى تقليل فرص الفساد من خلال تقليل التفاعلات المباشرة بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين، حيث تسهم خدمات الحكومة الإلكترونية في تبسيط العمليات، مما يقلل من احتمالات الرشوة أو الابتزاز، وهو الأمر الذي يكون أكثر انتشاراً مع تواجد السلطة التقديرية للموظفين العموميين.

رابعاً، تقنية Blockchain، توفر التقنية طريقة آمنة لتسجيل المعاملات، مما يجعل من الصعب تغيير السجلات أو معالجتها، وبالتالي يمكن أن يساعد تطبيق تقنية blockchain في مجالات مثل المشتريات أو سجلات الأراضي في منع الفساد من خلال ضمان سلامة المعاملات، وقد ظهرت التقنية للمرة الأولى خلال عام 2008، من خلال الجمع بين هندسة البرمجيات ونظرية الألعاب

[18] The Role of E-Governance On Corruption in The Mena Region: A Panel Data Analysis, Idem

الاقتصادية، وكان الجيل الأول منها عبارة عن تطبيق يدعم المعاملات البسطية للعملات المشفرة، والخدمات المرتبطة بتحويل الأموال، لكن ومع عام 2014، تطورت هذه التقنية، لتكون قادرة على دعم وتنفيذ العقود الذكية والمعلومات المالية دون أن يكون هناك حاجة إلى طرف ثالث موثوق فيه مثل البنوك أو شركات المراجعة.[19]

خامساً، حماية المبلغين عن المخالفات، يعد حماية المبلغين من بين البنود الأساسية التي تمت الإشارة إليها في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، ويمكن للمنصات الرقمية أن توفر قنوات للمبلغين عن الفساد للإبلاغ عن الفساد بشكل مجهول وآمن، كما يمكن لهذه المنصات تسهيل التحقيق في الحالات المبلغ عنها وحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام، وهو الأمر الذي يحظي بأهمية كبيرة في دول عديدة، لاسيما دول المنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء.

سادساً، مبادرات البيانات المفتوحة، إذ أن إتاحة البيانات الحكومية للجمهور يعزز الشفافية ويسمح للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين بفحص الأنشطة الحكومية بشكل أكثر فعالية، كما يمكن لمبادرات البيانات المفتوحة أن تكشف عن حالات الفساد وتخضع المسؤولين الحكوميين للمساءلة[20].

سابعاً، التدقيق والمراقبة الرقمية، من خلال الأدوات الرقمية يكون هناك مساحة للقيان بعمليات التدقيق وتوفير مراقبة للأنشطة والنفقات الحكومية، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تعزيز النهج الاستباقي في منع الفساد من خلال تحديد المخالفات ومعالجتها بسرعة.

ثامناً، مشاركة المواطنين، إذ تسهل المنصات الرقمية، مثل المنتديات عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول، مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار وتسمح للمواطنين بتقديم تعليقات حول السياسات والخدمات الحكومية، كما تساعد زيادة مشاركة المواطنين في ردع الفساد من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة[21].

[19]" أثر تطبيق تقنية سلسلة الكتل "Blockchain" في منشآت الأعمال على عدم تماثل المعلومات المحاسبية - دليل ميداني من البيئة السعودية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، يناير 2023، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/ndAKR6p3

[20] Digital technologies for the promotion of the fight against corruption – a business perspective, Business at OECD, Available at: https://2u.pw/QMlYT5QD

[21] Idem

مؤشرات المنظمات الدولية ذات الصلة لعام 2023

أولاً، مؤشر الحكومة الرقمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يقوم مؤشر الحكومة الرقمية "DGI" التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتقييم الجهود التي تبذلها الحكومات لوضع الأسس اللازمة للتحول الرقمي للقطاع العام بشكل متماسك، ويضع المؤشر تقييم لكل دولة وفق مقياس ما بين 0-1، بحيث يكون حصول الدولة على 1، يعني أنها أكثر قدرة على التحول نحو الرقمنة في مؤسساتها العامة.

م	الدولة	الأسكور
.1	كوريا الجنوبية	0.935
.2	الدنمارك	0.811
.3	المملكة المتحدة	0.755
.4	النرويج	0.770
.5	استراليا	0.753
.6	إستوانيا	0.742
.7	كولومبيا	0.736
.8	إيرلندا	0.714
.9	فرنسا	0.665
.10	كندا	0.655

البيانات في الجدول من إعداد الباحث بناء على تقرير مؤشر الحكومة الرقمية لعام 2023.[22]

ثانياً، مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

مؤشر مدركات الفساد"CPI" هو تصنيف عالمي للفساد، يعد الأكثر استخداماً واعتماداً على نطاق واسع في العالم، يقيس مدى فساد القطاع العام في كل بلد، يصدر التقرير بشكل سنوي، ويضع المؤشر درجة لكل دولة على مقياس من 0 إلى 100، حيث يعني 0 الأكثر فسادًا و100 يعني الأكثر نزاهة.

يركز المؤشر على عدد من الصور للفساد والممارسات غير المشروعة، والتي من بينها الرشوة، تحويل الأموال العامة، استخدام المسؤولون مناصبهم العامة لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن محاولة قياس قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع

[22] 2023 OECD Digital Government Index, Available at: https://2u.pw/vfoUwZCL

العام، والروتين المفرط في القطاع العام، والتعيينات وفق المحسوبية في الوظائف العمومية، كذلك القوانين التي تضمن وجوب كشف الموظفين العموميين عن مواردهم المالية وعن تضارب المصالح المحتمل، فضلاً عن الحماية القانونية للأشخاص الذين يقومون بالإبلاغ عن حالات الرشوة والفساد، والاستيلاء على الدولة من قبل المصالح الخاصة.[23]

وفي هذا السياق، يتعين الإشارة إلى أن هذه الصور المختلفة للفساد، أو الإجراءات التي تركز عليها منظمة الشفافية الدولية في عملها، تتوافق مع الصور والأشكال المختلفة التي تم تقديمها للفساد في الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد على المستوى العالمي أو الإقليمي، وهي ذات الصور التي تعتمدها الدراسة والتي تحاول أن تقدم توصيات من شأنها تعزيز قدرة التحول الرقمي مكافحتها.

الدولة	النقاط	الترتيب العالمي
الدنمارك	90	1
النرويج	84	4
إيرلندا	77	11
كندا	76	12
إستونيا	76	12
استراليا	75	14
فرنسا	71	20
المملكة المتحدة	71	20
كوريا الجنوبية	63	32
كولومبيا	40	87

مرفق وضع الدول العشر التي جاءت في مقدمة مؤشر الحكومة الرقمية، في مؤشر مدركات الفساد.[24]

بمقارنة وضع الدول العشر الاولى التي وردت في مقدمة مؤشر الحكومة الرقمية وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2023، بوضع ذات الدول في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، يتبين ما يلي:

[23] THE ABCS OF THE CPI: HOW THE CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX IS CALCULATED, Available at: https://2u.pw/ZwGuBpa5

[24] CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, Available at: https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/col

أن هناك اختلافات في وضع الدول في كلا المؤشرين فيما يتعلق بترتيب كل منها في المؤشر، فالدول التي تقدمت في مؤشر الحكومة الرقمية، ليست نفسها التي تصدرت ترتيب مؤشر مدركات الفساد.

القاسم المشترك فيما يتعلق بوضع الدول العشر محل التركيز، أن هذه الدول جميعها ضمن الدول الأكثر اتجاهاً إلى تبني سياسات وإجراءات من شأنها تعزيز قدرة مؤسساتها على مكافحة الفساد، وفي ذات الوقت، نحو التحول إلى الحكومة الرقمية.

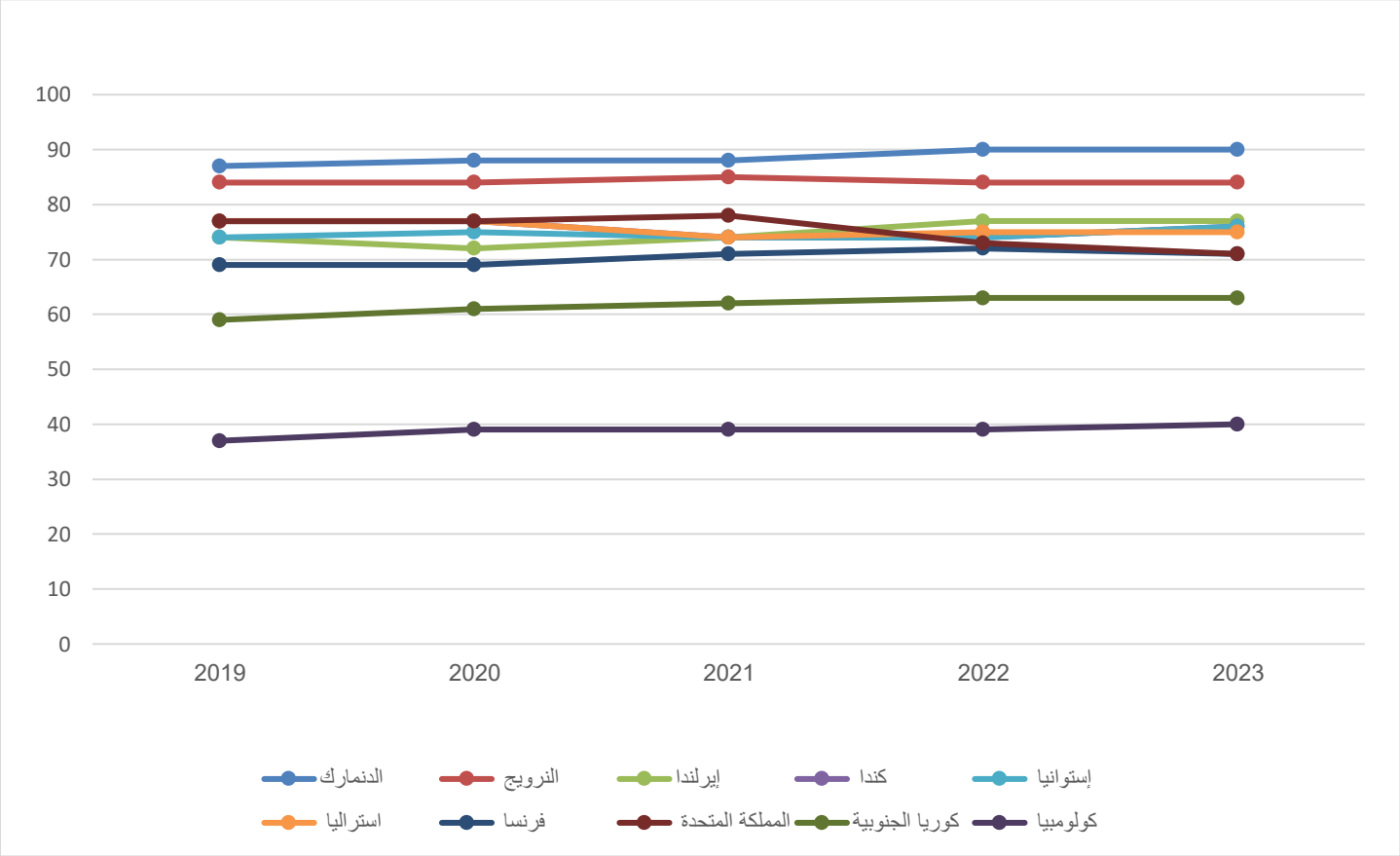

الشكل البياني من إعداد الباحث بناء على البيانات الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية خلال التقارير لسنوات 2019-2023

إلا أن تتبع "النقاط" الخاصة بكل دولة من هذه الدول خلال السنوات الخمسة الماضية 2019-2023، يظهر أن هناك علاقة وثيقة بين اتجاه الدولة إلى تبني سياسات تعزز من التحول في اتجاه الرقمنة، وبين قدرة ونجاح هذه الدولة في تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بمواجهة الفساد والممارسات غير المشروعة، سواء على المستوى المالي أو الإداري.

حيث تظهر نتائج هذه الدول العشر وفق مؤشر مدركات الفساد ما يلي:

أولاً، أن هناك 5 دول استطاعت خلال السنوات الخمسة تحقيق زيادة مطردة في "النقاط" الخاصة بها، وفق مؤشر مدركات الفساد، وهذه الدول هي: كوريا الجنوبية، الدنمارك، كولومبيا، فرنسا، إستونيا، وعلى وجه التحديد، يُلاحظ أن دولة كوريا

الجنوبية، تشهد منذ عام 2016 زيادة مطردة في النقاط الخاصة بها، حيث ارتفع من 53 درجة في عام 2016، إلى 63 في عام 2023.

ثانياً، هناك أربعة دول استطاعت الحفاظ على معدلات مرتفعة فيما يتعلق بجهودها في مكافحة الفساد، خلال السنوات الخمسة الماضية، وفق المؤشر، فاستطاعت النرويج الحفاظ على رصيد اتسم بالثبات على مدار السنوات الخمسة، وهي 84 درجة، ولم يتغير سواء بالارتفاع لـ 85 في 2021، ثم عاد إلى ذات الدرجة في العاميين التاليين، كما حافظت أيرلندا على معدل متزايد في النقاط الخاصة بها، منذ 2020، وبلغت قمية الزيادة خمسة درجات، أما في كل من كندا وإستراليا، فقد شهدت الدولتين زيادة في النقاط الخاصة بها منذ عام 2021، وبلغت الزيادة درجتين لكل منهما.

ثالثاً، دولة وحيدة التي شهدت تراجعاً في "النقاط" الخاصة بها وفي مؤشر مدركات الفساد، على الرغم من تحقيقها تقدماً في مؤشر الحكومة الرقمية، وهي المملكة المتحدة، وهو الأمر الذي يمكن فهمه أيضاً في ضوء التحديات المختلفة التي تواجد المملكة المتحدة خلال العامين الماضيين، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، فضلاً عن التهديدات السيبرانية، وهي أحد مقودات نجاح جهود التحول الرقمي في مكافحة الفساد، كما سلف الإشارة.

التوصيات

في ضوء المؤشرات السابقة، توصي "مؤسسة شركاء من أجل الشفافية" بالآتي:

أولاً، توسيع خدمات الحكومة الإلكترونية لتقليل فرص الفساد وتبسيط العمليات الإدارية، من خلال البوابات الإلكترونية لخدمات مثل تقديم الإقرارات الضريبية وطلبات التصاريح والتي من شأنها أن تقلل من التفاعلات المباشرة وفرص الرشوة.

ثانياً، تشجيع استخدام المدفوعات الرقمية في المعاملات الحكومية للحد من استخدام النقد والتخفيف من مخاطر الاختلاس، من خلال تنفيذ أنظمة لتتبع المعاملات المالية للكشف عن المخالفات وحالات الفساد المحتملة.

ثالثاً، إنشاء آليات لحماية المبلغين عن الفساد الذين يبلغون عن الفساد داخل الهيئات الحكومية، من خلال استخدام المنصات الرقمية للإبلاغ بشكل آمن عن حوادث الفساد مع ضمان عدم الكشف عن هوية المبلغين عن المخالفات وسلامتهم.

رابعاً، استخدم تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لتحديد أنماط الفساد والاحتيال في العمليات الحكومية، حيث تساعد التحليلات التنبؤية في اكتشاف الحالات الشاذة والإبلاغ عن الأنشطة "المشبوهة" لإجراء مزيد من التحقيق.

خامساً، تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وشركاء القطاع الخاص والوكالات الدولية للاستفادة من الخبرات والموارد في مكافحة الفساد، ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تسهل تطوير وتنفيذ الحلول الرقمية المبتكرة.

سادساً، عمل منظمات المجتمع المدني على توفير برامج تدريبية شاملة للموظفين حول ممارسات الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني والسلوك الأخلاقي، حيث أن بناء الوعي بين الموظفين أمر جوهري لنجاح التنفيذ.

سابعاً، أن تعمل منظمات المجتمع المدني على بناء الشراكة مع شركات التكنولوجيا والخبراء لتطوير حلول رقمية مخصصة لتلبية الاحتياجات والتحديات المحددة لقطاع المنظمات غير الحكومية، ويمكن أن تؤدي الجهود التعاونية إلى أساليب مبتكرة لمكافحة الفساد.